JOURNAL OF HADITH STUDIES

Vol 11. No. 1 (June 2026)
eISSN: 2550-1488
journalofhadith.usim.edu.my

الغَابَات المَحْمِية الدَائمَة في مَاليزيا بين التَّشْرِيعِ الحَدِيْث ومَفْهوْم الحِمى النّبوِي: دِراسَة تَحلِيْلِيَّة

(Permanent Forest Reserves in Malaysia and The Prophetic Concept of Ḥimā: An Analytical Study)

Nur' Hanisya Abdul Marip
Kuliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia

Abstract
This study explores the intersection between the classical Islamic concept of ḥimā in the Prophetic tradition and Malaysia's Permanent Forest Reserves system, highlighting their shared objectives in advancing environmental sustainability through the perspective of maqāṣid al-sharīʿah. This research first outlines the legal and ethical foundations of ḥimā, emphasizing its role in safeguarding natural resources and promoting collective welfare. It then examines the Permanent Forest Reserves as a statutory mechanism in Malaysian law designed to conserve biodiversity, mitigate environmental degradation, and ensure the long-term sustainability of ecological assets. Contemporary challenges such as illegal logging, deforestation, and poaching are analyzed, with attention to their detrimental impacts on ecosystems, economies, and communities, including the occurrence of natural disasters such as floods and landslides. In response, the study proposes an integrative framework that bridges statutory legislation with Islamic ethical principles to strengthen environmental governance. This framework underlines the preservation of life, wealth, progeny, and the environment, affirming that forest protection is not merely an ecological concern but a religious obligation and divine trust entrusted to humanity for safeguarding the rights of future generations.

Keywords: *Ḥimā, Permanent Forest Reserves, Maqāṣid al-sharīʿah.*

Article Progress

Received: 31 January 2026
Revised: 10 March 2026
Accepted: 17 May 2026

*Corresponding Author: Nur' Hanisya Abdul Marip. *International Islamic University Malaysia (IIUM).*

Email: nurhanisya2001@gmail.com

المقدِّمة:

تعد الغاباتُ الاستوائيةُ في ماليزيا من أعظم نعم الله تعالى على هذا البلد؛ فهي ليست مجرد موردٍ اقتصادي لإنتاج الأخشاب والموارد الأخرى، بل تُعَدُّ "رئة الأرض" ومستودعًا للتنوع البيولوجي الذي يُجسِّد آيات الله في الخلق. ومع ذلك، يواجه هذا الإرث الطبيعي تحدياتٍ جسيمة في العصر الحديث، من أبرزها الزحف العمراني غير المنضبط، والاستغلال المفرط للموارد، وتآكل مساحات الغابة المحمية الدائمة نتيجة تغليب المصالح المادية الآنية على الاستدامة البيئية.

ومن هنا، تبرز الحاجةُ إلى العودة إلى المنظور النبوي لاستنباط حلولٍ ومعاييرَ أخلاقية وتشريعية لحماية البيئة. ويأتي حديث النبي ﷺ: ((لا حمى إلا لله ولرسوله))[1] ليؤسس رؤيةٍ إسلاميةٍ فريدة في إدارة الموارد الطبيعية، حيث يوجِّه الحماية لتكون تحت سلطةٍ عادلةٍ تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة بعيدًا عن الاحتكار والمصالح الشخصية. وتسعى

[1] البخاري. صحيح البخاري، كتاب الشرب والمساقاة، باب لا حمى إلا لله ورسوله، ج 3، ص 113، رقم: 2370.

هذه المقالة إلى تحليل واقع إدارة الغابات في ماليزيا في ضوء المفهوم النبوي للحمى، محاولةً الإجابة عن سؤالٍ جوهري: كيف يمكن لمبدأ الحمى أن يُسهم في تعزيز القوانين والسياسات المعاصرة لحماية الغابات المحمية الدائمة؟ ومن خلال هذا الطرح، تهدف الدراسة إلى التأصيل الشرعي لضرورة الحفاظ على الغابات باعتبارها أمانةً إلهيةً ومرفقًا عامًا، بما يضمن توازن البيئة وصون حقوق الأجيال القادمة.

مفهوم الحمى في السنة النبوية.

قال النبي ﷺ: ((لا حمى إلا لله ولرسوله)). قال الطحاوي أن الحمى: ما حمي من الأرض، دل ذلك على أن حكم الأرضين إلى الأئمة، لا إلى غيرهم، وأن حكم ذلك غير حكم الصيد والماء[2]. أصل الحمى في اللغة: المنع، يعني لا مانع لما لا مالك له من الناس من أرض أو كلأ أو شجر إلا لله ولرسوله. فمعنى قوله: ((لا حمى إلا لله ولرسوله)) أى: أنه لا حمى لأحد يخص به نفسه ترعى فيه ماشيته دون سائر الناس، وإنما هو لله ولرسوله ولمن ورث ذلك عنه عليه السلام من الخلفاء بعده إذا احتاج إلى ذلك لمصلحة تشمل المسلمين ومنفعة تعمهم. [3]

الحمى هو أن يحمي السلطان أو الأمير أرضا يمنع الناس رعي ما فيها للحاجة العامة إلى ذلك مثل للماشية الصدقة التي يحتاج إليها، أو الخيل التي يحمل عليها. يقال: حمى فلان الأرض يحميها حميً لا يقرب. يقال: أحماه يعني وجده حمى. وقال الليث: الحمى موضع فيه كلاء يحمى من الناس أن يرعى. وقال الشافعي عنه في تفسير قوله ﷺ : ((لا حمى إلا لله ولرسوله)) قال: كان الشريف من العرب في الجاهلية إذا نزل بلدا في عشيرته استعوى كلبًا، فيحمي لخاصته مدى عواء الكلب لا يشركه فيه غيره فلم يرعه معه احد وكان شريك القوم في سائر المراتع حوله. فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يُحمى على الناس حمًى كما كانوا في الجاهلية يحمون. وقال الشافعي في قوله "إلا لله ولرسوله" بمعنى إلا ما يحمى لخيل المسلمين وركابهم التي ترصد للجهاد ويحمل عليها في سبيل الله، وإبل الزكاة. وقد كان للرسول صلى الله عليه وسلم أن يحمي لنفسه وللمسلمين، لقوله في الخبر: لا حمى إلا لله ولرسوله. لكنه لم يحم لنفسه شيئاً، وإنما حمى للمسلمين. فقد روى ابن عمر، قال: حمى النبي صلى الله عليه وسلم النقيع لخيل المسلمين. وأما سائر أئمة المسلمين فليس لهم أن يحموا لأنفسهم شيئاً، ولكن لهم أن يحموا مواضع لترعى فيها خيل المجاهدين ونعم الجزية وإبل الصدقة وضوال الناس على وجه لا يتضرر به من سواه من النا. كان هذا العمل –يحمي أرضا لأجل مصلحة المؤمنين – فعله النبي والخلفاء الراشدين في زمانهم. كما حمى عمر النقيع لنعم الصدقة والخيل المعدة في سبيل الله[4].

[2] الطحاوي، أحمد بن محمد. 1994م. شرح معاني الآثار. بيروت: عالم الكتب، ج. 3 ص 269.

[3] ابن بطال، علي بن خلف. 2004م. شرح صحيح البخاري. الرياض: مكتبة الرشد، ج 6، ص 506.

[4] ابن الأثير، المبارك بن محمد. 2005م. الشافي في شرح مسند الشافعي. الرياض: مكتبة الرشد، ج 4، ص 203.

يجوز للإمام أن يحمي موضعا من أرض بشروطه باتفاق الفقهاء الأربعاء. ومن أدلتها:

أولا: من الآثار:

- عن عبد الله بن الزبير قال: أتى أعرابي عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية، وأسلمنا عليها في الإسلام، علام تحميها؟ قال: فأطرق عمر، وجعل ينفخ ويفتل شاربه –وكان إذا كربه أمر فتل شاربه ونفخ– فلما رأى الأعرابي ما به جعل يردد ذلك عليه، فقال عمر: المال مال الله، والعباد عباد الله، والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبرا في شبر[5].
- عن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولى له –يدعى: هنيا– على الحمى، فقال: يا هني، اضمم جناحك عن المسلمين، واتق دعوة المظلوم؛ فإن دعوة المظلوم مستجابة، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة ، وإياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان؛ فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى نخل وزرع، وإن رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتني ببنيه، فيقول: يا أمير المؤمنين! أفتاركهم أنا لا أبا لك؟! فالماء والكلأ أيسر علي من الذهب والورق، وايم الله إنهم ليرون أني قد ظلمتهم؛ إنها لبلادهم فقاتلوا عليها في الجاهلية، وأسلموا عليها في الإسلام، والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرا[6].

ثانيا: أنه اشتهر ذلك بين الصحابة، ولم ينكر عليهم؛ فكان إجماعا.

ثالثا: لأن في ذلك مصلحة، فجاز للإمام فعلها كسائر المصالح ما لم يضيق على الناس.

وضع العلماء شروط لتعيين أرضا حمى، ومن شروطه:

1. أن تقع الحماية من الإمام لا غيره.

a. لقيام الإمام مقام المسلمين فيما هو مصالحهم دون غيره. ويشترط أن تقع الحماية من الإمام فقط لأن هذا من الاختصاص الذي يختص به الإمام ولأن في الحمى مصلحة فجاز للإمام فعلها كسائر المصالح. وكذلك لأن في الحمى من مصالح المسلمين عامة فكان النظر فيه إلى الإمام[7].

2. أن يكون الحمى لمصلحة المسلمين[8].

---

[5] أبو عبيد القاسم البغدادي. 1431هـ. كتاب الأموال. بيروت: دار الفكر، ص 377.

[6] البخاري. صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم، ج 4، ص 71، رقم: 3059.

[7] القاضي عبد الوهاب. 1999م. الإشراف على نكت مسائل الخلاف. دار ابن حزم، ج 2، ص 668.

[8] الباجي، سليمان بن خلف. 1332هـ. المنتقى شرح الموطاء. مصر: مطبعة السعادة، ج 7، ص 327.

a. هكذا هنا اتفاق المذاهب الأربعة. لأن النبي ﷺ حمى النقيع لأجل المنفعة المسلمين. ولأن منافع المسلمين في حماية الإمام أكثر.

3. أن يكون الحمى قليلا.

a. يشترط أن يكون الحمى قليلا لا يضيق على الناس، نص عليه الجمهور: المالكية، والشافعية، والحنابلة؛ وذلك لأنه إنما جاز لما فيه من المصلحة لما يحمى، وليس من المصلحة إدخال الضرر على الناس[9].

ومن هذه الفقرات، ندرك أن الله ورسوله حلل الحمى لأجل مصلحة المسلمين وحرم الحمى الجاهلية لأن مفهوم "الحمى" كان معروفا عند العرب قبل الإسلام، حيث كان الزعماء القبائل يستولون على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة ومنابع المياه لأنفسهم وخيولهم، ويمنعون عامة الناس من الانتفاع بها مما أدى إلى الإقطاع والظلم الاجتماعي. جاء النبي ﷺ وهو يغير هذا المفهوم من الوسيلة الاستغلال إلى أداة للعدالة الاجتماعية والتوازن البيئي.

وجاء في الحديث ((لا حمى إلا لله ولرسوله)) إبطال حمى الجاهلية القائم على الأثرة والظلم. أما الاستثناء في قوله "إلا لله ولرسوله" يشير إلا الدلالات عميقة في مقاصد الشرعية:

أولا: أن الأرض وما فيها ملك لله تعالى، والإنسان مستخلف فيها.

الثاني: أو الحمى لا يكون مشروعا إلا إذا كان لمصلحة المسلمين.

الغابات المحمية الدائمة تجسيداً لمفهوم "الحِمى" في ماليزيا

الغابة هي نظام بيئي طبيعي يتكوّن من الأشجار الكبيرة والنباتات السفلية والحيوانات والكائنات الدقيقة والتربة التي تتفاعل فيما بينها، وتعمل كمصدر أساسي للتوازن البيئي وحياة الإنسان. تُعد الغابات ركيزة أساسية في استقرار النظام البيئي العالمي، حيث تعمل بمثابة "رئة الأرض" من خلال عملية التمثيل الضوئي التي تساهم في امتصاص ثاني أكسيد الكربون وإطلاق الأكسجين، مما يقلل من آثار الاحتب الحراري وتغير المناخ. وفضلاً عن دورها في تنظيم المناخ، تمثل الغابات مستودعاً حيوياً للتنوع البيولوجي، إذ توفر موئلاً آمناً لمختلف الكائنات الحية وتضمن استمرارية السلاسل الغذائية المعقدة. ومن منظور البيئي الإسلامي، تبرز الغابات كآية تجسد مفهوم "الميزان" والانسجام الكوني، حيث توفر خدمات نظامية لا غنى عنها مثل تنظيم الدورة الهيدرولوجية وحماية التربة من

[9] ابن قدامة، عبد الله بن محمد. 1969. المغني. مكتبة القاهرة، ج 5، ص 430.

الانجراف، مما يفرض على الإنسان مسؤولية أخلاقية بكونه مستخلفاً في الأرض للحفاظ على هذه الأمانة الطبيعية لضمان بقاء الأجيال القادمة.

وفي ماليزيا يوجد الغابات المحمية الدائمة وهي منطقة غابية تم إعلانها بموجب قانون الغابات الوطني لتُحفظ بشكل مستمر لأغراض الحماية والبحث والتعليم والترفيه وإنتاج موارد الغابة بطريقة مستدامة[10]. وتنقسم أنواع الغابات في ماليزيا إلى عدة فئات رئيسية، منها: غابة ديبتروكاربا المنخفضة، غابة ديبتروكاربا التلية، غابة ديبتروكاربا العليا، الغابة الجبلية، الغابة الطحلبية (Mossy Forest)، غابة المستنقعات الخثية، وغابة المانغروف الساحلية. ولكل نوع من هذه الغابات خصائص بيئية خاصة تسهم في تنوع الكائنات الحية، واستقرار المناخ، وتوفير الموارد الاقتصادية، كما تؤدي دوراً مهماً في منظور الإيكولوجيا الإسلامية باعتبارها أمانة من الله يجب الحفاظ عليها من أجل استدامة الطبيعة ورفاهية الإنسان.

يُعتبر نظام الغابات المحمية الدائمة في ماليزيا تجسيداً معاصراً لمفهوم الحِمى المستمد من السنّة النبوية الشريفة، حيث يرتكز كلاهما على مبدأ ولاية الدولة على الموارد الطبيعية لضمان المصلحة العامة. وفي السياق التشريعي الماليزي، يمثل قانون الغابات الوطني لعام 1984 الأداة القانونية التي تترجم روح الحِمى من خلال تصنيف الغابات إلى مناطق حماية وتجميع للمياه، مما يحظر التملك الخاص أو التوسع العمراني الجائر، ويحفظ هذه المناطق كأحزمة بيئية حيوية. وهذا الربط الجوهري يؤكد أن الغابات المحمية ليست مجرد كيان قانوني مدني فحسب، بل هي ممارسة عملية لأمانة الاستخلاف لضمان عدم الإخلال بالميزان الفطري الذي أودعه الله في الأرض. وفي نهاية المطاف، تبرز هذه الغابات كأداة استراتيجية لتحقيق مقاصد الشريعة؛ لا سيما في حفظ النفس من الكوارث الطبيعية، وحفظ المال عبر استدامة الموارد الاقتصادية، وحفظ النسل من خلال توريث بيئة سليمة وآمنة للأجيال القادمة.

تتنوع الغابات المحمية الدائمة إلى أنواع كثيرة، وتفصيلها كما يلي:

نوع الغابة	الوصف	المساحة (2023)
الغابة لمحمية الدائمة	أي أرض (مغطاة بالغابات أو غير مغطاة) تم إعلانها كغابة محفوظة دائمة بموجب قانون الغابات الوطني 1984 لأغراض الحماية والإدارة المستدامة.	4،85 مليون هكتار
الغابة البرية (هضاب وأراضٍ مرتفعة)	غابة تقع على أراضٍ جبلية ومتموجة حتى ارتفاع 1000 متر فوق سطح البحر.	4،41 مليون هكتار

[10] Kementerian Tenaga dan Sumber Asli, Dasar Perhutanan Semenanjung Malaysia, 2021. Malaysia, pg. 24

غابة المستنقعات الخثية	غابة تنمو على تربة خثية بعمق يقارب 6 أمتار، رطبة وحامضية، تقع خلف الخط الساحلي.	0.21 مليون هكتار
غابة المانغروف (المستنقعات الساحلية)	نظام بيئي غابي يتحمل المياه المالحة في مناطق المد والجزر على طول بعض السواحل.	0.09 مليون هكتار
مزارع الغابات	أراضٍ مزروعة بأشجار أو نباتات غابية سواء من الأنواع المحلية أو التجارية بطريقة مفتوحة، بمساحة لا تقل عن 50 هكتار.	0.14 مليون هكتار
غابة أراضي الحكومة	أراضٍ غابية تقع تحت ملكية الحكومة ولم تُعلن كغابة دائمة محفوظة.	0.27 مليون هكتار
الحدائق الوطنية وحدائق الحياة البرية	مناطق غابية مخصصة للحماية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتستخدم أيضاً للتعليم والترفيه والسياحة البيئية.	0.53 مليون هكتار

المصدر: Data Perhutanan Malaysia[11]

بناءً على قانون الغابات الوطني، المادة 10 (1)، تُصنف الغابات إلى وظيفتين رئيسيتين: غابات الإنتاج وغابات الحماية. وفيما يلي تفصيل لهذا التصنيف[12]:

أولا: غابات الإنتاج وهو قسم فقط:

غابات الإنتاج	
غابات إنتاج الأخشاب بموجب العائد المستدام	تُعد هذه المناطق الغابية منتجة وذات قيمة اقتصادية لإنتاج الأخشاب، أو هي مناطق ذات إمكانات قابلة للاستصلاح لإنتاج الأخشاب بشكل مستدام. وبشكل عام، تقع هذه المناطق على ارتفاع يقل عن 1000 متر فوق مستوى سطح البحر، وبانحدار لا

[11] انظر: https://www.forestry.gov.my/my/pusat-sumber/2016-06-07-03-12-29

[12] Undang – Undang Malaysia, Akta 313: Akta Perhutanan Negara 1984 (Pindaan 2006). Malaysia: Pesuruhjaya Undang – Undang, pg. 21.

	يتجاوز 40 درجة، كما تتميز بتوفر شبكة طرق جيدة أو تواجه صعوبات طفيفة في الوصول إليها.

الثاني: غابات الحماية. تُقسم غابات الحماية إلى فئات فرعية بناءً على دورها البيئي:

غابات الحماية	
غابات حماية التربة	توجد عادة في المناطق شديدة الانحدار والحساسة للتغيرات البيئية. وغالباً ما يتجاوز ارتفاعها 1000 متر فوق مستوى سطح البحر، وبميل يزيد عن 40 درجة.
غابات حماية الحياة البرية	مناطق غنية بالتنوع الحيواني، تُخصص لحماية الحياة البرية من التدخلات والاضطرابات البشرية.
الغابات التعليمية	تهدف إلى أغراض تعليمية ورفع مستوى الوعي العام حول أهمية الغابات في الحفاظ على التوازن البيئي الفيزيائي والاجتماعي والاقتصادي.
غابات التحكم في الفيضانات	تعمل كمناطق تجميع وتخزين للمياه خلال مواسم الأمطار الموسمية (Monsun)، وتشمل عادةً غابات مستنقعات المياه العذبة وغابات مستنقعات الخث (Peat Swamp).
غابات الأبحاث	مناطق مخصصة حصرياً لإجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بعلوم الغابات.
محميات الغابات البكر (Virgin Jungle Reserve)	تُعد محميات طبيعية ومواقع للأشجار (Arboretum) دائمة، تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وك "مناطق ضابطة" للمقارنة مع المناطق التي تم استغلالها أو التي خضعت لعمليات التربية الغابية (Silviculture).
غابات الأغراض الفيدرالية	مخصصة للأنشطة الحرجية على المستوى الاتحادي، مثل محطات البحوث ومراكز التدريب الحرجية.
غابات الراحة (Forest Reserve for Recreational Purpose)	مناطق يتم الحفاظ عليها وتطويرها وإدارتها لأغراض الترفيه والاستجمام.

غابات حوزة المياه	تعمل على تنظيم الجريان السطحي الزائد للمياه وتتمتع بقدرة عالية على تخزينها. وتوجد عادة في المناطق الجبلية حيث تتدفق مياه الأمطار نحو الأنهار، وهي ضرورية جداً خاصة في مناطق السدود[13].

من خلال هذا الجدول، تتمثل الأهداف الرئيسة للغابات المحمية الدائمة في ماليزيا في تحقيق الاستدامة البيئية عبر عدة وظائف أساسية، منها:

- **حفظ التنوع البيولوجي**: إذ تُعَدُّ هذه الغابات موئلًا طبيعيًا للكائنات الحية، مما يضمن استمرار دورة الحياة ويحافظ على التوازن البيئي.
- **منع التدهور البيئي**: فهي تعمل كحاجز طبيعي ضد التلوث والتصحر، وتحد من الآثار السلبية للاستغلال المفرط للموارد.
- **ضمان استدامة الموارد**: حيث تُسهم في توفير الأخشاب والمنتجات الغابية بصورة متوازنة، بما يحقق مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.
- **تجميع وتخزين المياه**: إذ تؤدي دورًا محوريًا في دورة المياه الطبيعية، من خلال تغذية الأنهار وحماية مصادر المياه الجوفية، مما ينعكس مباشرة على حفظ النفس والمال وفق مقاصد الشريعة.

على الرغم من وجود تجلياتٍ لمفهوم الحمى النبوي في ماليزيا، تشهد الغابات المحمية الدائمة تحديات بيئية متزايدة تهدد فعاليتها في تحقيق الاستدامة. ومن أبرز هذه التحديات الجرائم البيئية التي تتجلى في قطع الأشجار غير القانوني الذي يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي، وإزالة الغابات على نطاق واسع لأغراض عمرانية أو زراعية مما يضعف قدرة الأرض على تنظيم المياه ويزيد من مخاطر الكوارث الطبيعية، إضافةً إلى الصيد الجائر الذي يهدد بقاء الأنواع النادرة ويخلّ بالتوازن البيئي. هذه الممارسات لا تقتصر آثارها على البيئة فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي إلى خسائر مالية جسيمة وتفاقم الأزمات الإنسانية الناتجة عن الكوارث الطبيعية. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز القوانين والسياسات البيئية وربطها بالقيم الشرعية التي تؤكد على حفظ النفس والمال والبيئة[14].

[13] انظر: Laman Web Perhutanan Johor. تم الدخول في 27 يناير ٢٠٢٦: https://forestry.johor.gov.my/index.php/perhutanan/sumber-hutan/pengelasan-fungsi-hutan

[14] Dasar Perhutanan Semenanjung Malaysia, pg. 25.

التحديات الراهنة توجهها الغابات المحمية الدائمة

إن الغابات في بلدنا توجه التحديات العديدة ومنها قطع الأشجار غير القانوني. خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2021، سُجِّل ما مجموعه 272 حالة قطع أشجار غير قانوني على مستوى البلاد. من بين هذه الحالات، سُجِّلت 111 حالة في شبه الجزيرة، و35 حالة في صباح، و129 حالة في ساراواك. تم اتخاذ إجراءات ضد المجرمين الذين ارتكبوا الجريمة بموجب قانون الغابات الوطني لعام 1984 [القانون 313] لشبه جزيرة ماليزيا، من خلال قانون الغابات لعام 2015 (الفصل 71) لساراواك، وبالنسبة لصباح، تم اتخاذ إجراءات بموجب قانون الغابات لعام 1968 (صباح رقم 2 لعام 1968) [15]. استناداً إلى مصادر من وزارة الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية، اعتباراً من عام 2022، ستحافظ ماليزيا على مساحة إجمالية من الغابات تبلغ 17,967,520 هكتارًا (يشمل ذلك مناطق الغابات المحمية، ومحميات الغابات الدائمة، وأراضي الغابات الحكومية) مقارنة بـ 18,013,251 هكتارًا في عام 2012. وقد حدث انخفاض قدره 45,731 هكتارًا[16].

فيما يلي المساحة الإجمالية للغابات الماليزية بناءً على وظائفها:

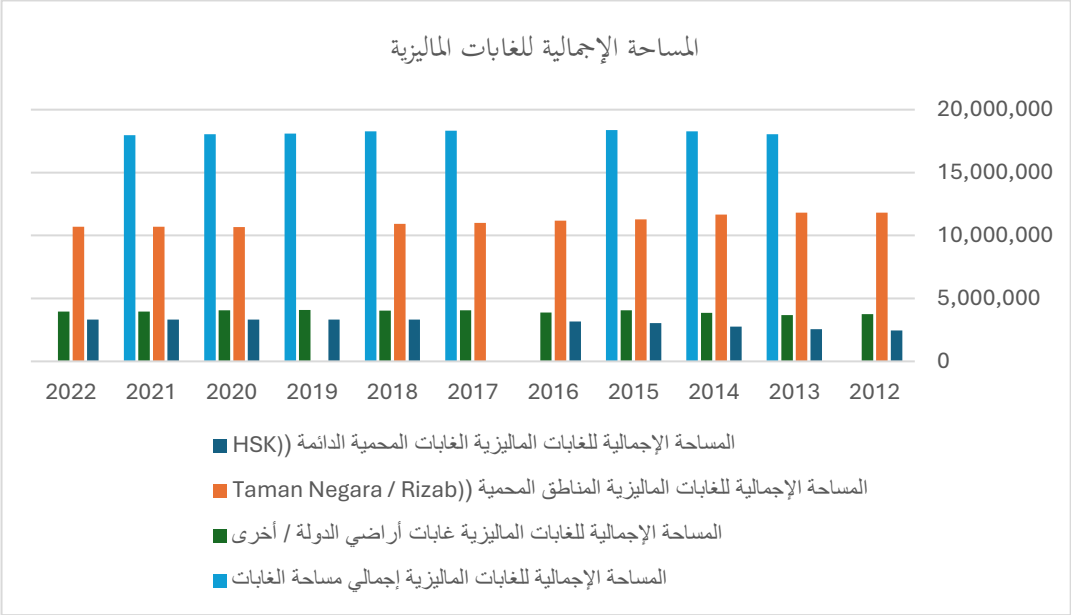

[15] وزارة الطاقة والموارد الطبيعية (KeTSA) ، جواب شفوي في مجلس الشيوخ، البرلمان الرابع عشر، الدورة الخامسة، الاجتماع الأول، ٣٠ مارس ٢٠٢٢، السؤال رقم ٧٩، "مراقبة أنشطة قطع الأشجار في الغابات المحمي"، تم الدخول في 27 يناير ٢٠٢٦، الرابط:
https://www.nres.gov.my/parlimen/Lists/papar-Jawapan-Parlimen.aspx?ID=%20%20%20%202282

[16] إدارة الغابات لشبه جزيرة ماليزيا، "بيانات الغابات في ماليزيا"، تم الدخول في 27 يناير ٢٠٢٦:
https://www.nres.gov.my/ms-my/teras/perhutanan/Pages/DataHutanMalaysia.aspx

تشير البيانات البيانية لمساحة الغابات في ماليزيا خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2022 إلى مجموعة من الاتجاهات البيئية المهمة التي تعكس ديناميكيات الحفظ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. فقد شهدت مساحة الغابات المحمية الدائمة نموًا تدريجيًا، حيث ارتفعت من حوالي 2.46 مليون هكتار في عام 2012 إلى أكثر من 3.32 مليون هكتار بحلول عام 2022، مما يدل على التزام واضح من الدولة بتوسيع نطاق الحماية القانونية للغابات ذات القيمة البيئية العالية. في المقابل، سجلت مساحة المناطق المحمية مثل المتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية انخفاضًا ملحوظًا، حيث تراجعت من نحو 11.8 مليون هكتار إلى 10.7 مليون هكتار خلال نفس الفترة. هذا الانخفاض يثير تساؤلات حول فعالية السياسات المتعلقة بالحفاظ على المناطق ذات التنوع الحيوي المرتفع، ويشير إلى ضرورة مراجعة آليات الحماية وإدارتها.

أما الغابات التابعة لأراضي الدولة أو المصنفة ضمن فئات أخرى، فقد ظلت مستقرة نسبيًا، مع تقلبات طفيفة تراوحت بين 3.7 و4.1 مليون هكتار، مما يعكس مرونة في إدارة هذه الفئة من الغابات رغم التحديات المحتملة. وعند النظر إلى إجمالي مساحة الغابات، نلاحظ أنها بلغت ذروتها في عام 2015 بحوالي 18.39 مليون هكتار، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي لتصل إلى 17.97 مليون هكتار في عام 2022. هذا التراجع الطفيف في الإجمالي يعكس تأثير الانخفاض في المناطق المحمية، رغم الزيادة في مساحة الغابات المحمية الدائمة، ويؤكد الحاجة إلى تحقيق توازن أكثر استدامة بين جهود الحفظ والتوسع العمراني أو الزراعي.

بشكل عام، يُظهر هذا الاتجاه البياني أن ماليزيا تبذل جهودًا ملموسة في تعزيز الحماية الدائمة للغابات، إلا أن التحديات المتعلقة بالمناطق المحمية تتطلب اهتمامًا أكبر لضمان استمرارية التنوع البيولوجي والحفاظ على النظم البيئية الحيوية للأجيال القادمة.

جهود ماليزيا في منع أنشطة قطع الأشجار غير القانونية

خلال فترة عشر سنوات (من 2008 إلى 2017)، كانت هناك 187 حالة قطع أشجار غير قانوني و2617 حالة من جرائم الغابات الأخرى التي شملت مساحة 514.61 كيلومتر هكتارا في شبه جزيرة ماليزيا. يُعرَّف قطع الأشجار غير القانوني بأنه نشاط يتعارض مع تشريعات إدارة الغابات الحكومية وكل ما يُستخدم في إدارة وتنظيم منتجات الغابات. يشمل ذلك تزوير وثائق قطع الأشجار، ونقل منتجات الغابات بدون تصاريح، وعدم دفع العائدات، وتصدير الأخشاب بشكل غير قانوني، وقطع الأنواع المحمية مثل أشجار السنغال والعود والميرباو وأشجار الفاكهة، بالإضافة إلى قطع الأخشاب التي يقل محيطها عن المحيط المسموح به أو يزيد عنه، وقطع الأخشاب على المنحدرات التي تتجاوز 25 درجة.

تُظهر المناقشات التي جرت في الجلسة الأولى من الدورة البرلمانية الرابعة عشرة أنّ وزارة الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية قد طرحت مجموعة من الإجراءات المتكاملة لمواجهة ظاهرة القطع غير القانوني للأشجار في الغابات. من الإقترات:

1. تأسيس فريق خاص للإنفاذ تحت مسمى JPSM ELITE TEAM (JET)، مع خطة لزيادة عدد أعضائه من خمسين إلى ثلاثمائة ابتداءً من عام 2018، وذلك بهدف تعزيز القدرات الميدانية في مواجهة التحديات المتنامية.
2. تعزيز أنشطة المراقبة والإنفاذ: تكثيف عمليات الرصد والاستخبارات، الدوريات في المناطق الساخنة، والمراقبة الجوية باستخدام المروحيات.
3. استخدام التكنولوجيا الحديثة: إدخال الطائرات المسيّرة (UAV) في عمليات المراقبة، حيث تم تشغيل 46 طائرة بدون طيار لهذا الغرض.
4. إنشاء فريق مركزي للإنفاذ: تنفيذ عمليات مشتركة وفق نهج تكاملي (NBOS)، مع افتتاح مركز قيادة (NRE Command Centre) في كاميرون هايلاندز – باهانغ.
5. خطة إنشاء غرفة عمليات (War Room): في مقر إدارة الغابات بماليزيا، تعمل على مدار 24 ساعة لمتابعة التعديات وضمان سرعة التدخل.
6. تعزيز الموارد البشرية واللوجستية: زيادة عدد الموظفين، توفير المعدات اللازمة، والحصول على موافقة لاستخدام الأسلحة النارية عند الحاجة.
7. تطوير الإطار القانوني: اقتراح تعديل قانون الغابات الوطني لعام 1984 (القانون 313) لتشديد العقوبات وزيادة الغرامات والجزاءات الإضافية، بما يضمن ردع المخالفين والحد من الأضرار البيئية.[17]

العلاقة الثلاثية: الحمى، والمقاصد الشرعية، والتوازن البيئي

تتعلق هذه المفاهيم الثلاثة لتشكل رؤية إسلامية متكاملة لاستدامة الأرض، حيث يمثل الحمى كالوسيلة لتتحقق إلى الغايات (المقاصد الشرعية) والثمرة والنتيجة (التوازن البيئي).

1. الحمى كأداة لتحقيق مقاصد الشريعة

[17] وزارة الطاقة والموارد الطبيعية (KeTSA)، جواب شفوي في مجلس الشيوخ، البرلمان الرابع عشر، الدورة الأولى، الاجتماع الأول، ٤ سبتمبر ٢٠١٨، السؤال رقم ٣، تم الدخول في ٢٨ يناير ٢٠٢٦: https://www.nres.gov.my/parlimen/Lists/papar-Jawapan-Parlimen.aspx?ID=%20%20%20%201732

إن تشريع "الحمى" في الإسلام لم يكن غاية في ذاته، بل كان وسيلة لحفظ الضروريات الخمس، وبالأخص:

- حفظ النفس: الغابات المحفوظة (الحمى) هي المصدر الأساسي لتنقية الهواء وحماية موارد المياه العذبة. فبدون بيئة سليمة، يتعرض حياة الإنسان للخطر، وهو ما يتنافى مع مقصد حفظ النفس.
- حفظ المال: تعتبر الموارد الطبيعية "رأس مال بيئي" للأمة. فالحمى يمنع استنزاف هذه الثروات ويحميها من الهدر الاقتصادي والبيئي، مما يضمن بقاء "المال العام" للأجيال القادمة.
- حفظ النسل: من خلال الحفاظ على الغابات، نحن نضمن حق الأجيال القادمة في العيش في كوكب صالح للحياة، وهذا جوهر التنمية المستدامة التي نادى بها الإسلام قبل قرون[18].

2. الحمى ودوره في استدامة التوازن البيئي

خلق الله الكون بنظام دقيق وموزون، وهو ما يعبر عنه القرآن الكريم بـ "الميزان". إن خلقه من آيات عظامه وجلاله خلق الله للتدبر عنها. وجعل الله الإنسان كالخليفة في الأرض فعلينا أن نحميها حماية جيدة. منع الله الفساد في الأرض، يقول الله تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها". الحمى يعمل كحاجز قانوني وأخلاقي يمنع التدخل البشري الجائر الذي يسبب اختلال التوازن البيئي (مثل الاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي).

إنَّ فاعلية نظام الحِمى في صون النظم الغابية تضمنُ استقرار السلسلة الغذائية، وتكفلُ الحفاظ على الميزان الفطري الذي أودعه الله في هذا الكون. فحماية الموائل الطبيعية تتيح للدورات الحيوية الاستمرار في مجراها الطبيعي، مما يحول دون وقوع اختلالات بيئية قد تنعكس آثارها سلبًا على الوجود البشري. ومن هذا المنطلق، يُعدُّ الحفاظ على هذا التوازن جوهر مسؤولية «الاستخلاف» في الأرض لضمان استدامتها. وبناءً عليه، يبرز الحِمى كأداة شرعية فاعلة لتحقيق «مقاصد الشريعة»؛ لا سيما حفظ النفس والمال، إذ إنَّ استقرار النظام البيئي يقي من الكوارث الطبيعية ويؤمّن استمرارية الموارد للأجيال القادمة.

[18] Muhamad Nurholis, "*Islamic Law and Environmental Sustainability: Maqasid al-Sharia's Perspective*," *Jurnal Mediasas* 2, no. 1 (2025): 543–544.

3. التكامل الجدلي

إن العلاقة هنا هي علاقة تلازمية؛ فالمقاصد الشرعية لا يمكن أن تتحقق في بيئة مدمرة، والتوازن البيئي لا يمكن استعادته في ظل غياب سلطة "الحمى" التي تمنع الاحتكار والفساد. إن تطبيق حديث "لا حمى إلا لله ولرسوله" يعني عملياً إخضاع إدارة الغابات في ماليزيا لمعايير أخلاقية إلهية تتجاوز لغة الربح والخسارة المادية الضيقة.

إن تدهور الغابات أو إزالتها على نطاق واسع لا يقتصر أثره على فقدان التنوع البيولوجي فحسب، بل يمتد ليؤدي إلى كوارث طبيعية مدمرة. ويُعَدُّ قطع الأشجار غير القانوني وغير المنضبط من أبرز الأسباب التي تُضعف قدرة الأرض على امتصاص مياه الأمطار وتنظيم تدفقها، مما يؤدي إلى فيضانات عارمة كما حدث مؤخرًا في آتشيه وسومطرة. هذه الكوارث لم تخلّف خسائر بشرية فحسب، بل كبّدت الدولة خسائر مالية ضخمة نتيجة عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار، وأثقلت كاهل الاقتصاد الوطني. ومن هنا، يتضح أن مواجهة ظاهرة البِلَابَاك الحرام غير المسيطر عليه ليست مجرد قضية بيئية، بل هي ضرورة استراتيجية لحماية الأرواح والممتلكات وضمان استقرار الدولة، وهو ما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ النفس والمال والبيئة.

تتجلى الحكمة النبوية في تشريع الحمى في كونها نظامًا متكاملًا يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وصونها من الاستنزاف غير المشروع. فالحمى يضمن بقاء المراعي والغابات والموارد الحيوية تحت إدارة عادلة، مما يحفظ التوازن البيئي ويحقق الاستدامة. كما أن هذا التشريع يمنع الاحتكار، إذ لا يُسمح للأفراد أو الجماعات بالاستئثار بالمنافع العامة على حساب المجتمع، بل تُوجَّه الحماية لتكون في خدمة الجميع. ومن ثم، فإن الحمى يرسخ مبدأ المصلحة العامة، حيث تُدار الموارد بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحفظ حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يعكس البعد الأخلاقي والشرعي في السياسة البيئية الإسلامية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن مفهوم الحمى النبوي يمثل إطارًا شرعيًا وأخلاقيًا متكاملًا لحماية الموارد الطبيعية، وأن نظام الغابة المحمية الدائمة في ماليزيا يشكّل آلية تشريعية حديثة تسعى لتحقيق الغاية نفسها في حفظ البيئة وضمان استدامتها. وقد أظهرت الدراسة أن دمج القيم الإسلامية المستمدة من السنة النبوية مع التشريعات الوضعية يعزز فعالية الحوكمة البيئية، ويحقق مقاصد الشريعة في حفظ النفس والمال والنسل والبيئة. ومن ثم، فإن الحفاظ على الغابات ليس مجرد مسؤولية بيئية أو اقتصادية، بل هو أمانة إلهية وواجب شرعي يقتضي تعاونًا بين المؤسسات القانونية والدينية لضمان حقوق الأجيال القادمة وصون التوازن الكوني الذي أراده الله تعالى.

REFERENCES:

Abu ‘Ubayd al-Qasim al-Baghdadi. Kitab al-Amwal. Beirut: Dar al-Fikr, 1431H.

Al-Baji, Sulyaman Bin Khalaf. al-Muntaqa Sharh al-Muwatta’. Egypt: Matba'ah al-Sa'adah, 1332H.

Al-Bukhari, Muhammad Bin Ismail. Sahih al-Bukhari. Beirut: Dar Tuq al-Naja, 1422H.

Ibn Battal, ‘Ali ibn Khalaf. Sharh Sahih al-Bukhari li-Ibn Battal. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 2004.

Ibn Qudamah, Abdullah Bin Ahmand. al-Mughni. Egypt: Maktabah al-Qaherah, 1969.

Ibrahim, I., et al. “Environmental Conservation in Islamic Perspective: A Systematic Review.” IIUM Journal of Environment and Development Studies, 2024.

Ibrahim, Mohd Takiyuddin, Ahmad Jamil Jaafar, Huzaimah Ismail, and Mohd Shahrudin Mohmud. Hima dan Pemuliharaan Alam Sekitar dalam Tamadun Islam: Satu Kajian Awal Berkaitan Keperluan dan Impaknya. Shah Alam: Universiti Teknologi MARA, 2023.

Kementerian Tenaga dan Sumber Asli. Dasar Perhutanan Semenanjung Malaysia. Malaysia, 2021, p. 24.

Liu, W-Y., J.-L. Yap, and C.-C. Lin. “Balancing Conservation and Development: A Review of Navigating Malaysian Forest Policies and Initiatives.” International Forestry Review 26, no. 3 (2024): 355–370.

Md Taha, Nur Wahida, et al. “Environmental Preservation from Maqasid Shariah and Islamic Perspective: A Literature Review.” IIUM Repository, 2025.

Mohamad, Abdul Basir. “Konsep Hima dalam Islam dan Hubungannya dengan Pemeliharaan Alam Sekitar.” Asian Journal of Environment, History and Heritage (UKM).

Nasr, Seyyed Hossein. Islamic Environmentalism Revisited: Maqasid-e-Shari’ah and Insights. Kuala Lumpur: IIUM Press, 2022.

Nurholis, Muhamad. “Islamic Law and Environmental Sustainability: Maqasid al-Sharia's Perspective.” Jurnal Mediasas 2, no. 1 (2025).

al-Qadi ‘Abd al-Wahhab. al-Ishraf ‘ala Nukat Masa’il al-Khilaf. Dar Ibn Hazm, 1999.

Sahabat Alam Malaysia. Legal Classes of Forests and Conservation Areas in Malaysia. Penang: SAM Publications, 2021.

al-Tahawi, Ahmad ibn Muhammad. Sharh Ma‘ani al-Athar. Beirut: ‘Alam al-Kutub, 1994.

Widiastuty, H., et. Al. Ekoteologi Islam: Prinsip Konservasi Lingkungan dalam al-Qur’an dan Hadits serta Implikasi Kebijakannya. Risalah, Jurnal Pendidikan dan Studi Islam, Vol 11, No. 1, 2025.

Akta Perhutanan Negara 1984 (Akta 313). Kuala Lumpur: Government of Malaysia.

Dasar Perhutanan Negara. Kuala Lumpur: Government of Malaysia.

Undang-Undang Malaysia, Akta 313: Akta Perhutanan Negara 1984 (Pindaan 2006). Malaysia: Pesuruhjaya Undang-Undang, p. 21.